

المعلم: سنستمر في مكافحة الإرهاب... ميدانيا

قال وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، إن «بلادنا مستمرة في جهودها لمكافحة الإرهاب ميدانياً، مع مواصلة العمل لحل الأزمة ومتابعة المحادثات في جنيف». وخلال لقائه بنائبة وزيرة العلاقات والتعاون الدولي في جمهورية جنوب أفريقيا، نومانديا مفيكي، قدم المعلم شرحاً حول «الهجمة الشرسة التي تتعرض لها بلادنا منذ ما يزيد على الخمس سنوات، والتي تسعى إلى زعزعة استقرارها وتدمير نسيجها الاجتماعي»، مشيراً إلى «محاولات التكفيريين بفرض أيديولوجياتهم بدعم مباشر من تركيا والسعودية وغيرهما من الدول، التي تمول وتدرب وتسهل عبور الآلاف من الإرهابيين». ولفت إلى ضرورة تضافر جهود المجتمع الدولي لمحاربة ظاهرة الإرهاب والقضاء عليها، مؤكداً على الدور المهم الذي يمكن لجنوب أفريقيا أن تؤديه في هذا الشأن.

بدورها أكدت مفيكي «دعم بلادنا لحل الأزمة في سوريا بسرعة، واستعدادها لتقديم كل مساعدة ممكنة لتحقيق هذا الهدف».

(الأخبار)



تقرير

استراتيجية إسرائيلية لإسقاط الأسد: سبع نقاط تأسيسية

يحيى دوقف

قبل خمس سنوات، ترتبط بمصالح إسرائيلية الاستراتيجية التي ترى أن من مصلحتها منع تعزيز قوة الإيرانيين وحزب الله، في الشرق الأوسط الجديد. ولفت إلى أنه «بالميزان الاستراتيجي، يُعد رحيل الأسد مصلحة إسرائيلية، إذ إن تعزيز المحور الراديكالي الذي تقوده إيران ويمر عبر الأسد إلى حزب الله، هو التهديد الأكثر حضوراً على أمننا».

فضل يدلين، في مقابته التي تُعد استثنائية من جهة وضوحها ومباشرتها، الأسباب التي من شأنها أن تدفع تل أبيب، انطلاقاً من مصالحها الاستراتيجية، لإيلاء هدف «إسقاط الأسد»، الأهمية القصوى قياساً بخيارات أخرى. ومن بينها خيار «داعش» وغيره. ويشير إلى أن «البعض يقول بأن تهديد داعش ليس أقل خطورة، لكن ومن دون التقليل من خطورة الدولة الإسلامية، إلا أن معالجة محور طهران - بغداد - دمشق - بيروت، يجب أن يحظى بالأولوية الاستراتيجية، ولسبب بسيط: واقع تجند المجتمع الدولي لمواجهة داعش، بل وأيضاً التمكّن من وقف تقدمه». ويشير في هذا الإطار، إلى أن معالجة «داعش» دون إسقاط نظام الأسد، يعني إبقاء إسرائيل وحدها بلا مساعدة في وجه محور طهران - الأسد - نصر الله، مع التشديد على أن خطر إيران وحلفائها على إسرائيل، يفوق خطر «داعش» بعشرات الأضعاف.

يدعو يدلين صاحب القرار في تل أبيب إلى وضع استراتيجية عملية «متعددة الطبقات»، ضمن تحالف اقليمي - حتى من دون أن يكون معلناً - مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج وتركيا والأردن ومصر، إضافة إلى شراكة مع الولايات المتحدة، وأيضاً تفاهم

المسار السياسي الدولي المرتبط بإيجاد حل للحرب السورية، يرتبط على نحو وثيق بالتجاذب حول موقع الرئيس السوري، بشار الأسد، في أي تسوية مقبلة. الانقسامات الحادة حول هذا العنوان تحديداً، هي محور الانقسامات القائمة حول الحل: بين من يدعو إلى ألا يكون الأسد جزءاً من مستقبل سوريا، سواء في بداية التسوية أو كنتيجة نهائية لها، ومن يدعو إلى التمسك بالأسد بما يمثله من موقع أساسي في المعادلة الإقليمية، وإيكال ذلك للشعب السوري بعيداً عن أي تدخل خارجي، يفرض «خيار» إسقاطه فرضاً على السوريين.

من المتوقع لتل أبيب، أن تدلي بموقف من هذا التجاذب، أقله في الغرف المغلقة وخلال اتصالاتها مع واشنطن وموسكو، عزابي الحلول المقترحة تبعاً للساحة السورية. إلا أن ما لا تفصح عنه إسرائيل علناً، على نحو رسمي، تتكفل بإظهاره دوائر الاستشارة والتقدير الريدفة التي ترصد أحداث المنطقة ومساراتها والمصلحة الإسرائيلية من مآلاتها، ومن بينها معهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب، بوصفه هيئة رديفة للمؤسسة السياسية، وتحديد ما يتعلق بالتقديرات والتوصيات، وارتباطها بالمصالح. أمس، صدر عن رئيس المعهد، اللواء عاموس يدلين، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، موقف واضح ومباشر من الحلول المطروحة لسوريا، والتوصية حولها، في مقالة نشرت في صحيفة «يديعوت احرونوت» تحت عنوان: «يجب أن يرحل الأسد». أشار فيها إلى أن إعادة تشكيل المنطقة التي بدأت



(أضرب)

انتهى الزمن الذي كان يمكن لإسرائيل مراقبة ما يحدث

بشأن دورهم في الحرب، ويمكن لإسرائيل أن تساهم في ذلك عبر توفير معطيات ذات صلة. ثانياً: الدخول في حوار مع الولايات المتحدة بشأن استهداف الركائز الأساسية لنظام الأسد في سوريا (البنية التحتية والقدرات الرئيسية). ثالثاً: من المهم أن تبدو إسرائيل أن لديها مبادئ أخلاقية، وتقدم على أعمال عسكرية محدودة، تعتمد على تدمير المروحيات التي تلقي بالبراميل المنفجرة... إجراء كهذا سيؤدي إلى إرسال رسالة جيدة، كما يمكن تنفيذ هذا العمل العسكري من دون الدخول في معركة جوية على نطاق واسع.

رابعاً: مواجهة تهديد «داعش» في منطقة جنوب الجولان، مثل «شهداء اليرموك»، وهكذا بإمكاننا أن نثبت أنه يمكن محاربة الأسد في موازاة محاربة «داعش».

خامساً: العمل على تحقيق «استقرار انساني» في جنوب سوريا على طول الحدود السورية مع إسرائيل والأردن، مع دعم اقليمي ودولي. سادساً: صوغ تفاهم مع روسيا للدفع قدماً بالخطوات المشار إليها أعلاه، من خلال التأكيد على حفظ المصالح الاستراتيجية لروسيا في الشمال السوري.

سابعاً: تشجيع الخطوات العربية ضد حزب الله وإيران، وتقديم الدعم لها، حيث يمكن ذلك. ويؤكد يدلين أنه انتهى الزمن الذي كان يمكن لإسرائيل مراقبة ما يحدث (في سوريا) وأن تتمنى النجاح للمتحاربين، إذ يجب عليها الآن ألا تضيق فرصة أعدائها الأكثر مرارة، أما التصرة الختامية لرؤيته الاستراتيجية، فبيلت يدلين إلى ضرورة أن يعرف العالم «أن إسرائيل كانت إلى جانب وإلى يمين السنة، لدى إزالة وإسقاط الأسد».

سري مع روسيا (التي لا ترى الأسد عنصراً أساسياً من عناصر التسوية المستقبلية لسوريا، في تناقض مع الموقف الإيراني)، مع التأكيد على أن «الدول السنية في الشرق الأوسط، تجمعها بإسرائيل مصالح متداخلة، في مواجهة المحور الراديكالي». انطلاقاً من ذلك، يحدّد يدلين سبع نقاط من شأنها أن تشكل استراتيجية شاملة، تؤدي كما يقول إلى «إضعاف المحور الراديكالي، وإسقاط الأسد»: أولاً: تشجيع الخطوات السياسية ضد نظام الأسد والمساعدة على تقديم مسؤوليه إلى المحاكم الدولية

وفد الرياض يتهرب من الاتفاق... ومسامح لاستئناف المحادثات

الجزيرة العربية واليمن على وجه الخصوص تنامي وصار يملئ علينا اتخاذ كل الخطوات الممكنة في العمل مع شركائنا في العالم العربي لاستئصال سرطان الإرهاب المتربص في شبه الجزيرة العربية». وكان التنظيم قد نفذ، عام 2014، عمليات في منطقة شرورة داخل الأراضي السعودية، حين اقتحم بعدد من مسلحيه مبنى المباحث وقتل وجرح عدداً من رجال الأمن السعوديين. كما توعد، في بيان له صدر عقب العمليات المذكورة، بتنفيذ المزيد منها.

ومن خلال المتابعة للعمليات التي صدرها فرع التنظيم إلى خارج حدود اليمن، نجد أنه نفذ معظمها عبر خلايا نائمة أو عبر مناصرين تحولوا إلى أعضاء فاعلين، كالعلمية التي استهدفت مجلة «شارلي إيبدو» الفرنسية، والعملية التي استهدفت تجمعاً رياضياً في بوسطن في الولايات المتحدة الأميركية.

ويرجح محللون أن يحرص «القاعدة» على ترجمة تهديد، من خلال استهداف جنود إماراتيين في اليمن، ضمن قوات التحالف الذي تقوده السعودية، على غرار العمليات التي أعلن تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) مسؤوليته عنها واستهدفت قوات إماراتية في المكلا.

على الرغم من تعليق الوفد الموالي للرياض مشاركته في المحادثات اليمينية، لم يعلن الوفدان بعد فشل المحادثات ومغادرتهم الكويت حيث تستمر المساعي لاستئناف الجلسات المشتركة. ويبدو أن وفد الرياض فضل الانسحاب على إحراز تقدم جدي في المشاورات بعدما أقدم وفد صنعاء على تدليل بعض النقاط الخلافية المتعلقة بهوية السلطة السياسية في المرحلة الانتقالية، وفقاً لما أعلنته حركة «أنصار الله» أمس.

وأكد وفد صنعاء أن انسحاب وفد الرياض «كان مفاجئاً وغير مبرر»، وأنه جاء نتيجة لتعنت الطرف الآخر وإصراره على إفشال الحوار. وفي مؤتمر صحفي للوفد مساء أمس، قال عضو المكتب السياسي في حركة «أنصار الله» حمزة الحوثي إن هناك اجتماعات منفصلة سيعقدتها المبعوث الدولي مع رؤساء الوفود سعياً للعودة إلى المشاورات، معتبراً عن أمه في أن يكون لدى الطرف الآخر «جدية وضحة ضمير» من أجل التوصل لحل سياسي يلبي مطالب الشعب اليمني. وفي الوقت نفسه، أكد الحوثي أنه في حال فشل المشاورات «سنعود إلى صنعاء وسنكون في طليعة الشعب لمواجهة العدوان». وأوضح أن اللقاءات السابقة شهدت نقاشات تمحورت حول تشكيل اللجنة الأمنية وحكومة التوافق الوطني، وأن المبعوث الدولي

نقاش الضمانات السياسية في مرحلة انتقالية واضحة، وأن يتم التوافق على من يصدر القرار «حتى لو كان هادياً». وعند هذه النقطة المتقدمة من محاولات تدليل العقبات، رفض الطرف الآخر مواصلة النقاش

رئيس حكومة هادي: إما وحدة اتحادية أو الضياع والفوضى



وانسحب الوفد من الجلسة. وحول إعلان رئيس وفد الرياض عبد الملك الخلافي أن انسحاب وفده من المشاورات جاء نتيجة عدم التزام الطرف الآخر بالمرجعيات، قال عبد السلام إن وفده أعلن أكثر من مرة الالتزام بالمرجعيات كاملة كحزمة واحدة لا يأخذ منها الطرف الآخر ما يشاء. وأوضح أن هذه المرجعيات هي المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومنها القرار رقم 2216، لكون كل تلك المرجعيات تنص على أن المرحلة الانتقالية محكومة بالتوافق السياسي بين المكونات السياسية اليمينية.

من جهته، أعلن رئيس حكومة هادي، أحمد بن دغر، رفض مطلب وفد «أنصار الله» و«المؤتمر الشعبي العام» تشكيل حكومة وحدة وطنية، قبل التزامهم تطبيق بنود القرار 2216، وخصوصاً الانسحاب من المدن وتسليم الأسلحة الثقيلة. وقال إن «الحل يبدأ بالتسليم بحق الشعب اليمني في اختيار طريقه واحترام إرادته». وأكد أن اليميين أمام «خيارين تاريخيين لا ثالث لهما: إما أن تبقى الوحدة في صيغتها الاتحادية، وإما أن نترك بلادنا وشعبنا في حالة من الضياع والفوضى والتشرذم».

(الأخبار)